

(قضية البوسنة والهرسك)

حرب البوسنة والهرسك هي عملية نزاع دولي مسلح حدثت في البوسنة والهرسك من مارس ١٩٩٢م حتى نوفمبر ١٩٩٥م، وكان هناك دول كثيرة دخلت كأطراف في هذه الحرب، وحسب قول محكمة الجرائم الدولية في يوغسلافيا، فأطراف الصراع هي البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا وكرواتيا، وتبعًا لتقارير محكمة العدل الدولية فإن صربيا قد ساهمت في تلك الحرب بجيشها ودعمها المالي للقوات الصربية والتي أصبحت فيما بعد جيش يوغسلافيا الشعبي، وقد قدمت كرواتيا قواتها أيضًا، أما بالنسبة للبوسنة فقد كانت قوات الحكومة البوسنية تقود جيش جمهورية البوسنة والهرسك. قادت إنتخابات ١٩٩٠م إلى تكوين مجلس برلماني يهيمن عليه ثلاثة أحزاب على أساس عرقي وطائفي، وقد شكلت تحالفًا فضفاضًا لطرد الشيوعيين من السلطة، ثم أعلنت كلاً من كرواتيا و يوغوسلافيا وأعقبتها سلوفينيا الإستقلال، فالحرب التي تلت ذلك وضعت البوسنة والهرسك والشعوب الثلاثة المكونة لها في موقف حرج، وقد كان هناك إنقسام كبير سرعان ماتطور ووضع مسألة ما إذا كان البقاء ضمن الإتحاد اليوغوسلافي (ويؤيده الصرب بشكل ساحق) أو طلب الإستقلال (ويؤيده البشناق والكروات بشكل ساحق)، فأعضاء البرلمان الصرب،

وخاصة من حزب الصربي الديموقراطي، تركوا البرلمان المركزي في سرايفو وشكلوا برلماناً أسموه المجلس الوطني لصرب البوسنة والهرسك وذلك في ٢٤ أكتوبر ١٩٩١م، مما أنهى التعاون العرقي الثلاثي الذي حكم البلاد في أعقاب إنتخابات ١٩٩٠م، وهذا المجلس أنشأ جمهورية صرب البوسنة والهرسك يوم ٩ يناير ١٩٩٢م، ثم غير الإسم إلى الجمهورية الصربية في أغسطس ١٩٩٢م، وفي ١٨ نوفمبر ١٩٩١م كان فرع البوسنة والهرسك للحزب الحاكم في كرواتيا أعلن عن إنشاء مايسمى (HDZ) المسمى الإتحاد الديموقراطي الكرواتي بالمجتمع الكرواتي للبوسنة والهرسك وهو منفصل سياسياً وثقافياً واقتصادياً بكامل أراضيه عن إقليم البوسنة والهرسك وله جيش خاص به يسمى بمجلس الدفاع الكرواتي وهو مالم تعترف به الحكومة البوسنية، وأعلنت المحكمة الدستورية البوسنية مرتين بأن تلك الجمهورية غير شرعية، بالمرّة الأولى بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٩٢م والثانية في ٢٠ يناير ١٩٩٤م.

تم الإعلان عن سيادة البوسنة والهرسك في تشرين الأول عام ١٩٩١م، ثم أعقبها إستفتاء على الإستقلال عن يوغوسلافيا في فبراير ومارس ١٩٩٢م وقد قاطعته الغالبية العظمى من الصرب، وكانت نسبة المشاركة في الإستفتاء على الإستقلال ٦٣٫٤% وقد صوت لصالح الإستقلال ٩٩٫٧% من الناخبين وتم إعلان إستقلال البوسنة والهرسك بعدها بفترة قصيرة، وبعد فترة من التوتر وتصاعد حدته وقيام حوادث عسكرية متفرقة، إندلعت حرب مفتوحة في سرايفو في ٦ أبريل.

في أوائل مارس ١٩٩١م عقدت مباحثات سرية ما بين فرانيو تودجمان وسلوبودان ميلوسيفيتش لتقسيم البوسنة بين الصرب والكروات والمعروفة باسم إتفاق كارادورديفو فبعد إعلان إستقلال جمهورية البوسنة والهرسك، هاجم الصرب مناطق عدة من البوسنة، مما أثر على إدارة الدولة في تلك الجمهورية بشكل قوي فتوقف العمل فيها بعد أن فقدت السيطرة على أراضيها، وقد كان الصرب يسعون لإحتلال المناطق ذات الأغلبية الصربية شرق وغرب البوسنة، بينما سعى الكروات بزعامة تودجمان إلى ما يسمى بتأمين أجزاء من البوسنة والهرسك كمناطق كرواتية، فسياسات كرواتيا تجاه البوسنة والهرسك لم تكن واضحة وشفافة، فقد سعت إلى تطبيق هدف تودجمان المتمثل في توسيع حدود كرواتيا على حساب البوسنة، فأضحى المسلمون البشناق هدفاً سهلاً، وهم المجموعة العرقية الوحيدة الموالية للحكومة البوسنية، وذلك لأن قوات الحكومة البوسنية كانت سيئة التجهيز وغير مهيئة للحرب.

بعد الإعتراف الدولي بالبوسنة والهرسك إزدادت الضغوط الدبلوماسية لسحب الجيش الشعبي اليوغسلافي من مناطق البوسنة، وهو ماتم فعله بشكل رسمي، لكن بالواقع فإن أعضاء الجيش من الصرب البوسنيين غيروا شاراتهم العسكرية، وشكلوا ما يسمى جيش جمهورية صرب البوسنة وإستمروا في الحرب، مستحوذِينَ على مخزونات الجيش اليوغسلافي الموجودة في الأراضي البوسنية، وتلقوا الدعم من المتطوعين وقوات شبه عسكرية من صربيا، وإستمر الدعم اللوجستي والمالي من جمهورية يوغسلافيا الإتحادية،

وقد كانت نية جيش صرب البوسنة في هجومهم سنة ١٩٩٢م هو الإستحواذ والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي.

في البداية هاجمت القوات الصربية التجمعات المدنية لغير الصرب في شرق البوسنة، فما أن وقعت تلك القرى والبلدات في أيديهم، حتى بدأت تلك القوات مع الشرطة والمليشيات شبه العسكرية وأحياناً بمساعدة أهالي القرى الصرب في تنفيذ خطة محددة: نهب وإحراق منازل وممتلكات البشناق بصورة منهجية، وتجميع المدنيين من مسلمي البوسنة و القبض عليهم، وقد يتعرضون للضرب المبرح أو قتل جراء تلك العمليات، وقد تم تهجير ما يقارب ٢٢ مليون بوسني عن أراضيهم من الطوائف الثلاث فاحتجز الكثير من الرجال في مخيمات.

أما النساء فكان يحتفظ بهن في مراكز اعتقال متعددة حيث يعشن في ظروف قاسية وغير صحية، ويتعرضن لأسوأ المعاملات بما فيها الإعتداءات الجنسية المتكررة، فقد يأتي الجنود الصرب أو رجال الشرطة إلى مراكز الاعتقال تلك، فينتقون من النساء مايشاؤون لقضاء وطهرهم وإغتصابهن

ثم بعد ذلك إتجهت الأنظار صوب نوفي ترافنيك وغورني فاكوف سنة ١٩٩٢م حيث محاولات مجلس الدفاع الكرواتي لزيادة قوته، وفي ١٨ يونيو ٩٢ إستسلم الدفاع البوسني لمنطقة نوفي ترافنيك إنذار نهائيمن الكروات والذي تضمن قائمة مطالب لإلغاء مؤسسات البوسنة والهرسك الموجودة بها، وبسط سلطة الكروات في البوسنة والهرسك والتعهد بالولاء لها،

وإخضاع الدفاع عن تلك المنطقة لمجلس الدفاع الكرواتي وطرد اللاجئين المسلمين، كل ذلك يكون خلال ٢٤ ساعة، فبدأ الهجوم يوم ١٩ يونيو، فتعرضت مدرسة ابتدائية ومكتب بريد للهجوم والتدمير أما غورني فاكوف فتعرضت للهجوم يوم ٢٠ يونيو ٩٢، ولكن الهجوم تم إحباطه، أدى إتفاق غراتس إلى التسبب بالإنقسام العميق داخل المجتمع الكرواتي وعززت المجموعة الانفصالية

التي قادت الصراع مع البشناق، وقد قتل أحد الزعماء الكروات المؤيدين للإتحاد وهو بلاز كرايوفيتش (أحد زعماء مجموعات قوة الدفاع الكرواتية) على يد جنود مجلس الدفاع الكرواتي في أغسطس ٩٢، مما زاد من الضعف الشديد في فريق المعتدلين الذين يأملون في الحفاظ على التحالف الكرواتي البوسني حيًا فإزداد الوضع خطورة في أكتوبر ١٩٩٢م عندما هاجمت قوة كرواتية تجمعا للبشناق في بروزور، وحسب لوائح الإتهام ضد أحد زعماء الكروات وهو جادرانكو بريليتش، فإن مجلس الدفاع الكرواتي قد قام بعملية تطهير عرقية للمسلمين من قرية بروزور والقرى المحيطة بها وفي نفس الوقت فإن الكروات في بلدات كونيكا وبوجونيا قد تم ترحيلهم قسريًا من منازلهم، وفي ذلك فقد إنتهى التحالف الكرواتي البشناقي وتم ترحيل الأقليات من مناطق الأغلبية العرقية الأخرى.

عند إندلاع النزاع المسلح بين الحكومة التي يغلب عليها البوسنيون في سراييفو وجمهورية كروات البوسنة، كان حوالي ٧٠% من أراضي البوسنة تحت سيطرة جمهورية صرب البوسنة، فالإنتهاكات التي ترتكب ضد السكان من غير الصرب من تطهير عرقي وضياع الحقوق المدنية كانت متفشية في تلك المناطق.

غير الصرب من تطهير عرقي وضياع الحقوق المدنية كانت متفشية في تلك المناطق، وإستخدمت فرق البحث عن الحمض النووي لجمع أدلة عن الفظائع التي ارتكبتها القوات الصربية خلال هذه الحملات أحد أبرز الأمثلة على مذبحه سربرنيتشا، سيطرت الإبادة الجماعية على جلسات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد قتل حوالي ٢٠٠,٠٠٠ بوسني مسلم بواسطة السلطات الصربية السياسية في مارس ١٩٩٤م تم التوقيع على إتفاقات واشنطن بين قادة الحكومة الجمهورية البوسنة والهرسك وأدى إلى إنشاء إتحاد البوسنة والهرسك المشتركة بين مسلمي البشناق والكروات، التي إستردت أراضي جمهورية كروات البوسنة من قبل جيش جمهورية البوسنة والهرسك، هذا الإتحاد حرر بعد ذلك مقاطعة غرب البوسنة ذاتية الحكم الصغيرة.

بعد حدوث مذبحه سربرنيتشا بدأت الحملة الجوية للناتو ضد جيش جمهورية صرب البوسنة في أغسطس ١٩٩٥م، ورافقها هجوم بري للقوات المتحالفة من الكروات والبوسنيين التي انشئت بعد معاهدة منفردة ما بين تودجمان وبيغوفيتش

لطرّد القوات الصربية من المناطق التي تم أخذها في غرب البوسنة والتي مهدت السبيل إلى المفاوضات ،وفي ديسمبر تم التوقيع على إتفاقية دايتون في مدينة دايتون بين رؤساء كل من البوسنة والهرسك علي عزت بيغوفيتش والكرواتي فرانيو تودجمان والصربي سلوبودان ميلوسيفيتش لوقف الحرب والبدء بإنشاء الهيكل الأساسي للدولة الحالية، رقم الضحايا المتعرف عليهم يصل حاليا إلى ٩٧'٢٠٧، والفحوصات الحالية لتقدير العدد الإجمالي للقتلى لا يقل عن ١١٠'٠٠٠ قتيل ما بين مدني وعسكري، وتم تهجير حوالي ١ر٨ شخص عن مناطقهم، وقد تم إعلان هذا من قبل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين. وفقا للأحكام العديدة التي أصدرتها محكمة الجناية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في النزاع الحاصل بين البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمسماة لاحقا بصربيا والجبل الأسود وأيضا كرواتيا إتهمت الحكومة البوسنية صربيا في محكمة العدل الدولية باشتراكها في جريمة الإبادة الجماعية للبوسنة خلال الحرب، فقرار محكمة العدل الدولية جاء على نحو فعال بتحديد بأن طبيعة الحرب هي دولية، بالرغم من تبرئة صربيا من المسؤولية المباشرة عن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الصربية في جمهورية صرب البوسنة، إلا أن المحكمة قررت بأن صربيا فشلت في منع الإبادة الجماعية التي إرتكبتها القوات الصربية وفشلت في معاقبة أولئك الذين نفذوا الإبادة الجماعية، وخاصة القائد راتكو ملاديتش ومن ثم تقديمهم إلى العدالة.

وقررت المحكمة بأن معايير الإبادة الجماعية مع النية المبيتة لقتل المسلمين البوسنيين قد وجدت فقط في سربريتشا أو في شرق البوسنة سنة ١٩٩٥م وخلصت المحكمة بأن الجرائم التي اقترفت خلال حرب ١٩٩٢م-١٩٩٥م قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية حسب القانون الدولي، ولكن تلك الأفعال بذاتها لم تكن إبادة جماعية

وكذلك قررت المحكمة بعد إعلان الجبل الأسود الإستقلال في مايو ٢٠٠٦م بأن صربيا أضحت الطرف الوحيد من المدعى عليها في هذه القضية، ولكن أية مسؤولية عن أحداث ماضية لها علاقة في ذلك الوقت ستحملها الدولة المكونة من صربيا والجبل الأسود.

اللهم صلّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تم وبحمد الله

حقوق النشر محفوظة لموقع : ويكيبيديا